

إعلان أبوظبي يؤكد الالتزام البيئي لمؤسسات الأعمال في العالم العربي ويحدد أهدافاً قابلة للتنفيذ في مجالات الطاقة والمياه والصناعة

الكندي يفتتح قمة قادة الأعمال العرب حول المسؤولية البيئية بأبوظبي



التاريخ: 2007/11/30

تحت رعاية الفريق أول سمو الشيخ محمد بن زايد، ولي عهد أبوظبي ونائب القائد الأعلى للقوات المسلحة الرئيس الفخري لهيئة البيئة - أبوظبي، أفتتح معالي محمد سعيد الكندي وزير البيئة والمياه يوم أمس الخميس (29 نوفمبر 2007) "قمة قادة الأعمال العرب حول المسؤولية البيئية"، والتي ينظمها المنتدى العربي للبيئة والتنمية بالتعاون مع هيئة البيئة - أبوظبي بفندق قصر الإمارات .

قال الكندي في كلمته الافتتاحية إن دولة الإمارات العربية المتحدة في ظل القيادة الحكيمة لصاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان رئيس الدولة حفظه الله تولي اهتماما خاصا لقضية المسؤولية البيئية. ولا شك أن الرعاية الكريمة لهذه القمة من قبل صاحب السمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان، ولي عهد أبوظبي، نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة، توضح بشكل جلي الأهمية التي توليها الدولة لقضية المسؤولية البيئية في قطاع الأعمال، خاصة في ظل الطفرة التنموية التي تشهدها في الوقت الحاضر.

وقال قد أفرز النمو الاقتصادي المطرد الذي شهده العالم في العقود القليلة الماضية العديد من المشكلات البيئية التي نجمت أساساً عن الاستغلال المفرط للموارد الطبيعية، وعن توليد كميات كبيرة من الانبعاثات والنفائات. وأثارت الضغوط والتحديات التي أفرزها النمو الاقتصادي ردود فعل من قبل الحكومات والمجتمع المدني على حدٍ سواء، تركزت على المطالبة بضبط هذا النمو على نحو يأخذ في اعتباره البعد البيئي على محمل الجد. وقد ظهرت الإشارات الأولى على اهتمام المجتمع الدولي بهذه القضية في مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة البشرية في ستوكهولم بالسويد عام 1972،



الذي سلط الضوء على أهمية التكامل بين التنمية والبيئة داعياً إلى حل التناقض القائم بينهما. وبدأت بعض الأنشطة الاقتصادية بتبني هذه الدعوة والاستجابة لضغوط المجتمع المدني المتزايدة، فظهرت في الدول الغربية على وجه الخصوص، العديد من المبادرات التي شكلت نواة لمفهوم المسؤولية البيئية في قطاع الأعمال باعتباره جزءاً من المفهوم الواسع للمسؤولية الاجتماعية .

وأضاف أنه ومع استمرار عجلة التنمية واستمرار الآثار السلبية لهذا النمو في كثير من دول العالم، عاد مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية والبيئة في البرازيل عام 1992 للتأكيد على مبدأ المسؤولية البيئية، إذ دعت أجندة القرن الحادي والعشرين الصادرة عن المؤتمر إلى تعزيز دور التجارة والصناعة في تحقيق التنمية المستدامة وإعتماد إدارة البيئة من الأولويات العليا للشركات، ثم عاد للتأكيد على هذه المسألة الإعلان السياسي الصادر في مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة في جوهانسبرج عام 2002 والذي أكد على واجب القطاع الخاص في المساهمة بتطوير الفئات والمجتمعات بشكل منصف ومستدام .

وذكر معالي الوزير أن هذا الاهتمام الواسع بقضية المسؤولية البيئية في ظهور المزيد من المبادرات وانضمام عدد متزايد من المؤسسات الاقتصادية في القطاع الخاص لها، بيد أن غالبية هذه المبادرات تركز في الدول الغربية، وظل القطاع الخاص في معظم البلدان النامية، بما في ذلك بلدان العالم العربي، ينظر إلى الاعتراف البيئية على أنها تشكل قيلاً على النمو الاقتصادي وكلفة لا مبرر لها. وبالرغم من ظهور بوادر مهمة على تغير تلك النظرة في السنوات الأخيرة، إلا أنها، للأسف، تكاد تكون مقتصرة على المؤسسات الاقتصادية الكبرى، في حين أن الآلاف من المشاريع الاقتصادية المتوسطة والصغيرة في العالم العربي لا تزال عاجزة عن تلبية الحد الأدنى من الاشتراطات البيئية الأساسية التي تضعها الحكومات، ناهيك عن الالتزام بمبدأ المسؤولية البيئية أو الاجتماعية .

وقال "قد يعزى ذلك لمجموعة من المعوقات منها على سبيل المثال: الكلفة المالية، ومستوى الوعي وعدم إدراك الفرص المستقبلية الواسعة للالتزام البيئي، بالإضافة إلى قصور آليات الرقابة والدعم الفني والتقني وغياب الحوافز والدور غير الفاعل للمجتمع المدني، والتي ندعو المشاركين في هذه القمة إلى مناقشتها باستفاضة واقتراح الحلول المناسبة للتغلب عليها، إذ أن هذه المعوقات وغيرها تجعل، من المتعذر دفع عدد أكبر من المؤسسات الاقتصادية في القطاع الخاص إلى الانخراط في مبادرات المسؤولية البيئية في الوطن العربي. والتغلب على هذه المعوقات لن يتأتى إلا بتعاون وثيق بين الحكومات وقطاع الأعمال ومنظمات المجتمع المدني. ولهذا فإن هذه القمة مدعوة إلى النظر في بناء إطار عمل يضع أسس وقواعد هذا التعاون".

وأكد سموه إن دولة الإمارات العربية المتحدة التي تشهد طفرة تنموية هائلة، أولت القطاع الاقتصادي أهمية بالغة، وقدمت له الكثير من التسهيلات التي جعلت منه أحد أعمدة الاقتصاد الوطني المهمة. وقد أكدت إستراتيجية الحكومة الاتحادية التي أعلنتها الدولة في شهر إبريل الماضي على أهمية الشراكة بين القطاعين الحكومي والخاص، ودعت إلى إقامة مبادرات مشتركة بين القطاعين في كل المجالات .

وأشار معالي الوزير في كلمته الى أجندة السياسة العامة 2007-2008 التي أعلنتها حكومة أبوظبي والتي أكدت على تطوير سياسات وطنية تدعم الالتزام البيئي. ولم تحصر الأجندة الاعتبار البيئي في عنوان واحد، بل أدخلته في جميع فصولها من الطاقة إلى النقل والسياحة والتخطيط العمراني والتربية، وهي خطوة كبيرة على الطريق الصحيح.

وذكر الكندي أنه وانطلاقاً من إدراكها لأهمية هذا القطاع، ولأهمية المسؤولية البيئية وتحقيق التكامل بين التنمية والبيئة، عملت دولة الإمارات العربية المتحدة جاهدة، ولا تزال، من أجل جذب أكبر عدد ممكن من المؤسسات الاقتصادية لتبني هذا المفهوم من خلال العديد من الطرق والوسائل، وأسفرت الجهود التي بذلت في هذا السياق عن تطبيق عدد متزايد من شركات القطاع الخاص، ليس لمبدأ المسؤولية البيئية فحسب، بل ومبدأ المسؤولية الاجتماعية.



وقال أنه وبالرغم من أهمية التزام قطاع الأعمال بالمعايير والمقاييس البيئية، إلا أننا في دولة الإمارات العربية المتحدة نتطلع إلى أبعد من ذلك ... نتطلع إلى قيام مبادرات طوعية تضع حماية الإنسان والنظم البيئية في مقدمة اهتماماتها. ونحن ندرك أن طريق المسؤولية البيئية ليس أمراً يسيراً وأن كلفته المالية مهما كانت عالية ، إلا أنها بالتأكيد أقل كلفة بكثير من الثمن الذي يتوجب علينا دفعه لإصلاح الأضرار المستقبلية، في غياب الاعتبارات البيئية.

وأشار شفقت كاكاهيل، الأمين العام المساعد للأمم المتحدة، ونائب المدير التنفيذي ببرنامج الأمم المتحدة للبيئة في كلمته إلى المبادئ التي يعتمدها برنامج الأمم المتحدة للبيئة لإظهار

المسؤولية البيئية والتي تتضمن إعادة تحديد رؤيا وسياسات واستراتيجيات الشركات لإدراج "خط الأساس الثلاثي" للتنمية المستدامة والذي يشمل الازدهار الاقتصادي، ونوعية البيئة والعدالة الاجتماعية. بالإضافة إلى وضع أهداف ومؤشرات الاستدامة (الاقتصادية والبيئية والاجتماعية)، وتأسيس برنامج الإنتاج والاستهلاك المستدامة بوجود أهداف محددة للأداء، كذلك العمل مع الموردين لتحسين الأداء البيئي، وتوسيع نطاق المسؤولية لتشمل سلسلة الإنتاج والإمداد، واعتماد ميثاق التطوعية، وأدلة الممارسة في المبادرات العالمية والقطاعية، وضمان الشفافية وعدم الانحياز مع الجهات المعنية.

وقال د. مصطفى كمال طلبه، رئيس المنتدى العربي للبيئة والتنمية أن هذا المؤتمر هو أول نشاط كبير يقوم به المنتدى العربي للبيئة والتنمية بعد إنشائه رسمياً هذا العام واستضافه لبنان لمقر أمانته العامة. وأضاف أنه تم اختيار هذا الموضوع بالذات كباكورة للمؤتمرات التي يسعى إلى عقدها لسببين: الأول إن دولة الإمارات العربية المتحدة قد استضافت في دبي منذ خمسة أشهر الجزء الآخر من مسؤولية مؤسسات الأعمال العرب، وهو المسؤولية الاجتماعية التي ضمت رجال أعمال من ثمانية عشر دولة. والسبب الثاني هو إيماننا الراسخ في المنتدى العربي للبيئة والتنمية إن اقتصاد السوق - الذي يلعب فيه القطاع الخاص ورجال الأعمال المسؤولون عنه دوراً أساسياً - قد أصبح هو القاطرة الرئيسة التي تسحب قطار التنمية في المنطقة العربية. وأشار إلى أن هذا لقد حدث هذا تمشياً مع التطور الاقتصادي والسياسي على مستوى العالم - وقد أصبحت المسؤولية البيئية للشركات ومؤسسات الأعمال الكبرى في العالم في العقود الثلاثة الأخيرة ركناً هاماً من أركان وضع السياسات والخطط لعمل تلك المؤسسات.

وأضاف أن هذا الافتتاح لم ينشأ من قبل رجال الأعمال من فراغ بل نشأ عن وعي كامل - تدعمه النتائج والأرقام - بأن إدخال الاعتبارات البيئية في تخطيط برامج التنمية، وخاصة التنمية الصناعية، لا يشكل عبئاً على اقتصاديات المؤسسة، وإنما ثبت أنه استثمار له عائد، وعائد مجز.

وذكر د. طلبه أنه في عام 1975 بدأ هذا التحول حين أعلنت إحدى كبريات الشركات الصناعية عابرة القارات برنامجاً يستند إلى استبدال مبدأ الملوث يدفع الثمن (Polluter Pays Principle PPP) بمبدأ يحمل الحروف نفسها PPP ولكنه يعني: "منع التلوث استثمار له عائد (Pollution Prevention Pays)". مضيفاً أنه توالت بعد ذلك البرامج المماثلة في شركات كبرى أخرى لعل أهمها برنامج إقلال النفايات دائماً لها عائد مجز (Waste Reduction Always Pays - WRAP) ومبدأ إدارة دورة حياة المنتج. (Life Cycle Management).

وأشار إلى أن كل ذلك انتهى بنا إلى مفهوم الإنتاج الأنظف الذي يستند إلى إدارة كل عمليات الإنتاج من التنقيب عن المواد الأولية ونقلها إلى تصنيعها واستخدام المنتج والتخلص منه بعد انتهاء عمره الافتراضي بطرق آمنة وسليمة بيئياً. بل تعدى هذا إلى مراجعة العوامل الاجتماعية التي تؤدي إلى الحاجة إلى المنتج للعمل على تغيير سلوك المجتمع بما يضمن الإقلال من استخدام أي منتج له آثار ضارة على الصحة والبيئة ومصادر الثروة الطبيعية.

وأشار طلبه إلى أنه وفي ضوء هذا المفهوم حدد العديد من الشركات عابرة القارات ومتعددة الجنسيات أهدافاً واضحة كل خمس سنوات. وقد تضمنت خطة إحداها في السنوات 2001 - 2005 تخفيض الانبعاثات الكيميائية بمقدار 50%، وتخفيض 75% من المركبات العضوية الثابتة والمواد السامة والمواد المسببة للسرطان وتلك التي تؤدي إلى استنفاد طبقة الأوزون، ثم تخفيض كمية المخلفات والمياه الملوثة الناتجة عن كل كيلو غرام واحد من منتجاتها بمقدار 50%، وأخيراً تخفيض كميات الطاقة والمياه المستخدمة في إنتاج كيلو غرام واحد من المنتجات بمقدار 20%.



وذكر أن تلك الشركة قد قدرت أنها سوف تنفق لتحقيق هذه الأهداف مليار دولار على البحث العلمي والتطوير لإنتاج أو تعديل التكنولوجيات اللازمة لتحقيق تلك الأهداف - وأن هذا الإنفاق يقابله أن تجني عائداً يتراوح بين 3 و5 مليارات من الدولارات. وقد تم تنفيذ هذا وتحققت كل هذه الأهداف والعائد الاقتصادي.

وأكد د. طلبه أن الالتزام بالمسؤولية البيئية لم يكن ولن يكون عبئاً على اقتصاد مؤسسات الأعمال ولا على اقتصاد الدولة، بل على العكس، أنه استثمار له عائد مجز يغري رجال

الأعمال بالالتزام به، ليس فقط لأنهم مواطنون مثلنا جميعاً - لهم حقوق وعليهم واجبات تجاه المجتمعات التي هم جزء منها - وإنما أيضاً لأنهم يضمنون به النجاح في المنافسة الشريفة التي تدور الآن في العالم ويستطيعون إبراز نتائجه الاقتصادية الإيجابية عند تقديم حساباتهم النهائية للمساهمين والشركاء.

وقال أن صدور إعلان أبوظبي في نهاية هذا المؤتمر سيؤكد على الالتزام البيئي لمؤسسات الأعمال في العالم العربي ويحدد أهدافاً قابلة للتنفيذ، خاصة في مجالات الطاقة والمياه والصناعات البيئية. وأشار إلى أن المياه هي العامل المحدد للتنمية في معظم الدول العربية متمنياً أن تكون هذه الأهداف على سبيل المثال تخفيض 25% من احتياج المنتج من الطاقة أو المياه خلال خمس سنوات والمساهمة بنسبة مقبولة في مجال الصناعات البيئية في المنطقة.

للاطلاع على ملخص اعلان ابوظبي انقر هنا [عربي](#) ، [انجليزي](#)

ثم استعرض نجيب صعب أمين عام المنتدى العربي للبيئة والتنمية استجابة قطاع الأعمال للتحديات البيئية مشيراً إلى أنه قبل 100 عام كان عدد سكان العالم العربي بالكاد يتجاوز 50 مليوناً، واليوم يصل هذا العدد إلى 350 مليون نسمة، حيث يعيش 100 مليون منهم تحت خط الفقر ويفتقدون الخدمات الأساسية، 65 مليوناً من بينهم أميون، و15 دولة من أصل 22 دولة عربي يقع تحت خط الفقر المائي. وأضاف أن ملايين من العرب استطاعوا خلال العقود الماضية أن يحققوا تطوراً اقتصادياً واجتماعياً خاصة بسبب الثروة النفطية، ولكن ماذا كان الثمن، وهل التنمية التي نشهدها يمكن أن تستمر؟

واستعرض صعب أبرز التحديات البيئية في المنطقة العربية حيث أشار إلى أنه خلال سنوات قليلة ستصل حصة الفرد العربي من المياه إلى أقل من نصف المستوى العالمي لفقر المياه، و 80 في المئة من مياه المنطقة يستخدم في الزراعة وغالباً بأساليب تؤدي إلى الهدر. وفي مجال النفايات، ذكر أن العرب ينتجون نحو 300 ألف طن من النفايات المنزلية الصلبة يومياً، معظمها ينتهي إلى مكبات عشوائية ويتجاوز إنتاج الفرد من النفايات في بعض المدن العربية جميع المعدلات العالمية.

وعن نوعية هواء المدن العربية قال صعب أنها تسوء عام بعد عام حيث تفوق الخسائر الصحية من تلوث الهواء الناجم عن وسائل النقل فقط تفوق 5 بلايين دولار سنوياً. كذلك فإن 18,000 كيلومتر من أرض العرب المأهولة تقع على السواحل التي تمتد من المحيط الأطلسي إلى البحر المتوسط والبحر الأحمر وخليج عدن وبحر العرب والخليج العربي والمحيط الهندي ويهددها التلوث من مياه الصرف الصحي والنفط بالإضافة إلى الردم العشوائي الذي يقضي على نظم الحياة البحرية.

وقال أنه وبالرغم من أن مساهمة المنطقة العربية في مسيبات تغير المناخ 3 لا تتجاوز في المئة على المستوى العالمية إلا أن الآثار عليها ستكون مئة في المئة حيث أكد التقرير الرابع للهيئة الحكومية حول تغير المناخ IPCC أن حوض البحر المتوسط والمناطق الصحراوية العربية ستكون بين الأكثر تأثراً. وأشار إلى أنه من بين مئات آلاف الأبحاث العالمية حول تغير المناخ، تم إحصاء 5 أبحاث فقط من العالم العربي ولا تتجاوز ميزانيات البحث العلمي في العالم العربي كله 0,2 في المئة من الدخل القومي، بينما تصل إلى 4 في المئة في معظم الدول المتقدمة.

وأشار صعب إلى أن بدايات الحل قد تكون بمبادرة العاهل السعودي الملك عبد الله إلى إنشاء صندوق من دول أوبك لأبحاث الطاقة والبيئة وتغير المناخ ، أو بدعوة الشيخ محمد بن راشد إلى إنشاء صندوق للبحث العلمي يطمح إلى عشرة بلايين دولار، أو من خلال جامعة الملك عبد الله للعلوم والتكنولوجيا، أو بمبادرة أبوظبي عبر "مصدر" في تطوير الطاقات النظيفة والمتجددة.

ثم قدم د. باسل اليوسفي، نائب المدير الإقليمي لمكتب الأمم المتحدة (يونيب) ورقة بعنوان "الإنتاج الأنظف: خريطة طريق". وبعد ذلك تناول يورغ غيربر، المدير التنفيذي لمجلس الأعمال العالمي للتنمية المستدامة في ورقته "التجربة العالمية في المسؤولية البيئية لقطاع الأعمال"

ثم قدمت نماذج لبرامج بيئية مختارة في الشركات الإقليمية عن الممارسة الإقليمية في المسؤولية البيئية لقطاع الأعمال حيث تحدث أحمد النعيمي، الرئيس التنفيذي، لشركة ألومنيوم البحرين - أبا، كما قدم أحمد علي الصايغ، الرئيس التنفيذي لشركة دولفين للطاقة ورقة أشار فيها التزام دولفين بالمحافظة على البيئة ودورها في دعم المبادرات البيئية .

كما تحدث عبد الرحمن الوهيب نائب رئيسي أرامكو السعودية في هذا المجال وذكر في ورقته عن "المستقبل البيئي للشركات الإقليمية" أن أرامكو السعودية بنت سمعتها كراعية للمعايير البيئية، من خلال وضعها خطة رسمية للبيئة قبل 44 سنة، تنص على أن تتأكد الشركة، وبشكل مستمر، من أن

أعمالها لن تسبب مخاطر غير مقبولة للبيئة أو الصحة العامة، وأن تأخذ بعين الاعتبار، عند ممارستها أعمالها، حماية الأراضي والهواء والمياه من التلوث بما ينطوي عليه من أضرار، وأن تشجع الممارسات البيئية السليمة في التخلص من النفايات، إلى جانب الحد من النفايات بصورة اقتصادية من خلال تقليل مصادر النفايات وإعادة الاستخدام والتدوير. وأضاف أنه وبالرغم من سجلها الحافل في المحافظة على البيئة والابتكارات التي تحققت في هذا المجال، إلا أنه تنظر أرامكو السعودية إلى هذه الريادة على أنها أمر متنام يمكن أن نضيف إليه في كل يوم .

ثم أستعرض أنغوس غيفين مدير التطوير في شركة سوليدير في لبنان تجربتها في مجال المسؤولية البيئية والتي تتمثل في دمج الاعتبارات البيئية في مشاريع التنمية الحضرية. وأشار إلى أنه مع الاهتمام بموضوع البيئة أصبحت هذه المشاريع التنموية تركز على الحفاظ على البيئة، وترشيد استهلاك الطاقة، واستخدام النهج الجديدة والمتجددة في مجال التنمية الحضرية والتي من شأنها أن تقلل من الطلب على النقل، ويجاد المزيد من الاكتفاء الذاتي والاستدامة. كما قدم أحمد بن علي نائب رئيس شركة اتصالات، وعلي الجروان مدير عام شركة أدما العاملة / أدنوك تجارب أخرى في المسؤولية البيئية .

ثم عقدت طاولات مستديرة ناقشت أربعة مواضيع: كفاءة استخدام الطاقة وتغير المناخ، مشاكل المياه، المعايير البيئية الدولية، العلاقة بين قطاع الأعمال والحكومات والمجتمع. وأدار هذه الجلسات روبن بنشباك، مدير التنفيذي، بتروفاك ، د. حبيب الهبر، المدير والممثل الإقليمي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة ، يورغ غيربر، الرئيس التنفيذي لمجلس الأعمال العالمي للتنمية المستدامة وشفقت كاككهيل، الأمين العام المساعد للأمم المتحدة.

واختتمت القمة أعمالها بمناقشة وإقرار إعلان أبوظبي حول المسؤولية البيئية والإنتاج الأنظف الذي من المتوقع أن يرسم خطة إقليمية يتعاون فيها قطاع الأعمال في مواجهة التحديات البيئية ويشجع على تبني برامج إقليمية في المسؤولية البيئية وتناسق المعايير البيئية بين دول المنطقة وتطوير سوق عربية مشتركة للمنتجات الصديقة للبيئة. كما يتضمن الإعلان التزامات من قادة الأعمال المشاركين بإدخال تغييرات في أساليب الإدارة والإنتاج في شركاتهم تؤدي إلى التقليل استهلاك الطاقة والمياه بنسبة محددة خلال فترة تمتد بين 5 و10 سنوات .